اقتصاد عالمي مأزوم وأسواق متوحشة

على امتداد العقد التسعيني الأخير من القرن العشرين شهد النظام الدولي تبدلات عاصفة، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية العالمية، باتجاه إعادة صياغة العَلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول لتصبح أكثر تكاملاً، بيد أنّ منظمة التجارة العالمية والمؤسسات المالية والنقدية الدولية كانت تسوّق تصورات جاهزة لإعادة تنظيم الأسواق وعولمة اقتصادات الدول بإيقاع متسارع أدى إلى مزيدٍ من البطالة والفقر في معظم دول العالم. وفيما كانت الأفكار التي تسوِّقها منظمة التجارة العالمية وإلى جانبها المؤسسات النقدية والمالية الدولية، لا تجد من يتلقفها سوى النخب السياسية المتنفذة في معظم بلدان العالم، كانت ردود الفعل الغاضبة ضد العولمة تكتسب عمقاً شعبياً بسبب اتساع نطاق ضحاياها الذين أفزعهم انتشار الفقر والبطالة، وضياع الشعور بالأمان وعدم اليقين بالمستقبل!!

أحمد الحبيشي

اليوم.. وبعد مرور 8 سنوات تقريبا على أحداث 11سبتمبر الإرهابية تزايدت على نحو خطير مؤشرات قوية لركود اقتصادي عالمي، وسط ظهور أزمات مالية واقتصادية واجتماعية، ومخاطر أمنية لم يسبق لها مثيل، ولم تكن في حسبان مهندسي العولمة بصيغتها المتوحشة الراهنة، جنباً إلى جنب مع تزايد حاجة المجتمع الدولي لتعاون فعّال بين كل دول وحكومات العالم، لمكافحة الإرهاب وحل النزاعات الإقليمية ومكافحة ظاهرة استخدام النظام المصرفي المحلي والعالمي لغسيل الأموال الناجمة عن تجارة الأسلحة وتهريب المخدرات التي تغذي وتمول الإرهاب.

اللافت للنظر أنّ أحداث 11سبتمبر جاءت في سياق الترابط الوثيق بين ظاهرة الإرهاب عابر الحدود، والأسواق المتوحشة عابرة القارات. والأخطر من ذلك انّ الإرهاب لم يكن نشاطا حركيا مجردا، بل كان ممارسة عملية لأفكار نظرية متطرفة أخذت تنتشر كالسرطان على نطاق عالمي، بعد أن ارتدت لباسا دينيا، وهو ما دفع بعض المفكرين إلى القول بأنّ هذه الأفكار لم تكن نبتا شيطانيا بل نتيجة موضوعية لخلل موجود في بُنية الواقع العالمي، الذي كان يتميز بتغول الاستقطابات السياسية والأيديولوجية في حقبة الحرب الباردة ، وبضمنها التوظيف السياسي للدين في سياق اللعبة العمياء لتلك الاستقطابات.

يذكرنا هذا المنطق بالأفكار الشيوعية التي وصفها المفكر الليبرالي الإصلاحي (جون كينز) بأنّها ليست نبتا شيطانيا، بل هي نتاج طبيعي لمظاهر الاختلالات والتشوهات التي أصابت الرأسمالية في القرن التاسع عشر.. فكانت عبقرية (جون كينز) وزميله (لودفيج ايرهارد) صاحبة الفضل في إنقاذ الرأسمالية من خطر الشيوعية، عن طريق تدخل الدولة في تنظيم الأسواق ومنع الاحتكارات الكبرى وإدخال تنظيمات تشريعية واقتصادية مباشرة لرعاية القوى العاملة وتوفير الخدمات الاجتماعية وإنعاش الاقتصادات المنكوبة بأزمات الكساد والتضخم.

خلال ما سُميت بالحرب الباردة، كان الاقتصاد العالمي يتوزع على ثلاثة محاور: النظام الرأسمالي القائم على اقتصاد السوق، والنظام الاشتراكي الذي أوقف العمل بقوانين السوق وألغى الملكية الخاصة واستعاض عنها بالاقتصاد الكلي الذي تقوده وتخطط له الدولة،أما المحور الثالث فقد تمثل في اقتصادٍ البلدان المستقلة والمتحررة من الاستعمار، وكان خليطاً من نظام اقتصادي موجه يجمع بين رأسمالية الدولة المالكة لأهم القطاعات الإنتاجية والخدمية الكبرى، إلى جانب دور القطاع الخاص كشريك مستفيد من دعم الدولة وحمايتها لنشاطه في مجالٍ التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

في منتصف القرن الماضي حقق النظام الاشتراكي العالمي الذي كان يقف على رأسه الاتحاد السوفييتي نجاحات كبيرة في ميادين الصناعة والزراعة والعلوم والكهرباء والتعليم والإسكان والخدمات الصحية، حتى أصبح قوة ضاربة نجحت في ارتياد الفضاء الخارجي، وامتلاك السلاح النووي، وبناء ترسانة عسكرية جبارة.

اكتسبت الاشتراكية -كنظام اقتصادي- جاذبية حفزت شعوب البلدان المتحررة حديثاً، على الاستفادة من دور الدولة في إطلاق آليات النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، والانفتاح على خبرة بناء الاشتراكية، الأمر الذي ضاعف حجم التحديات التي واجهت النظام الرأسمالي العالمي، خصوصاً بعد ظهور أشكال مختلفة من التنسيق والتعاون بين الدول النامية وبعضها من جهة.. وبين الدول النامية والبلدان الاشتراكية من جهة أخرى.. فظهرت دول نامية تأخذ بالتوجه الاشتراكي، ودول أخرى أخذت بأشكال مختلفة من الاقتصاد الموجه من قبل الدول إلى جانب اقتصاد السوق في آن واحد.

من جانبها لم تقلل البلدان الرأسماليةُ القائمة على اقتصاد السوق من خطر المنافسة مع الاقتصاد الاشتراكي، حيث أسهم المذهب الإصلاحي في الفلسفة الليبرالية الذي مثلته أفكار (جون كينز) ولودفيج ايرهارد، في صياغة أفكار نظرية حديثة اعتمدت عليها الدوائر السياسية في البلدان الرأسمالية بإعداد برامج اقتصادية واجتماعية، أوكلت للدولة مهمات محددة في مجال زيادة التوظيفات الخاصة بالرعاية الاجتماعية والصحية والخدمات التعليمية، والتدخل في ضبط الأسواق ومكافحة البطالة، ورفع معدلاتٍ النمو، الأمر الذي أضفى على الرأسمالية طابعاً شعبياً ، فيما سميت الدولة الرأسمالية بدولة الرفاه.

في الاتجاه نفسه، سعت البلدان الرأسمالية إلى الاستفادة من وظائف الدولة الوطنية في البلدان النامية، واستثمرت ـــ بفعالية ـــ السياسات الرامية إلى حماية الإنتاج المحلي، فقامت بتصدير بعض الفروع الصناعية إلى أسواق هذه البلدان، وتحويل وكلاء الشركات الصناعية الرأسمالية إلى رجال صناعة محليين يضطلعون بمهام الصناعات التحويلية الخفيفة التي تؤمن ربحا أفضل لمنتجاتها في أسواق البلدان النامية بالاستفادة من تخفيض الإعفاءات الجمركية المفروضة على هذه المنشآت الصناعية، وإصدار التشريعات الوطنية لحماية منتجاتها.

من نافل القول إنّ هذه الإصلاحات لعبت دوراً حاسماً في إيقاف جاذبية الاشتراكية التي استنفدت قواها المحركة، فيما أدى الطابع الشمولي لنظامها السياسي القائم على حكم الحزب الواحد، إلى تحول الحزب السياسي من أداة لتحفيز المجتمع على الإنتاج والإبداع والعمل، إلى جهاز بيروقراطي مالك للدولة ومواردها وامتيازاتها.. فكانت النتيجة الطبيعية اندماج وظائف الحزب بوظائف الدولة واغتراب المجتمع عنهما، وشيوع مُناخ قاتل من السلبية والركود، وصولاً إلى عجز مطلق عن مجاراة الرأسمالية في مختلف الميادين، انتهى بدخول النظام الاشتراكي أزمة عاملة وشاملة انتهت بانهيار الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية بدون حرب، وهو ما أدى إلى حدوث اختلال عميق في ميزان العَلاقات الاقتصادية الدولية لصالح البلدان الرأسمالية الكبرى، ودخول البلدان النامية مرحلة جديدة من الأزمات.

بتأثير انهيار الاتحاد السوفييتي واختفاء المنظومة الاقتصادية الدولية للبلدان الاشتراكية، وبلدان التوجه الاشتراكي في البلدان النامية، انتعشت الاتجاهات اليمينية التي تنادي بالعودة إلى الأصول الكلاسيكية لاقتصاد السوق، والتراجع عن الإصلاحات التي تمّ إدخالها على النظام الرأسمالي، بدعوى أنّها كانت تنازلات ضرورية لمواجهة الخطر الشيوعي خلال مرحلة الحرب الباردة، لم يُعد ثمة ما يبررها بعد سقوط الشيوعية.

في هذا السياق شهد عقد التسعينيات في القرن الماضي استحداث وظائف ضاغطة جديدة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي باتجاه إعادة هيكلة اقتصاديات البلدان الاشتراكية السابقة، واقتصاديات البلدان النامية بما يتلاءم مع آليات الأسواق الحرة، وإيقاف تدخل الدولة في توجيه الاقتصاد وإلغاء وظائفها الاجتماعية، وربط التدفقات النقدية بمؤشرات الأسواق النقدية والمالية التي تتحكم بها اقتصاديات البلدان الصناعية الكبرى.. إلى جانب ذلك ظهرت منظمة التجارة العالمية خلال هذه الفترة، واضطلعت بأدوار ضاغطة إضافية، استهدفت تحرير التجارة العالمية، وإلغاء الحواجز الجمركية، وإبطال مفعول السياسات الحمائية بين الأسواق باتجاه تأكيد الحرية المطلقة لانتقال رؤوس الأموال والمنتجات.. وما يترتب على ذلك من تأثير سلبي ضاغط على الوظائف السيادية للدولة، وإيقاف تدخلاتها في ضبط الموازنات التجارية الخارجية، وصولا إلى عولمة العَلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية وتحويلها إلى نظام اقتصادي عالمي غير دولي، قاعدته الأساسية الأسواق ورؤوس الأموال والمنتجات عابرة الحدود.

الثابت ان البلدان النامية والبلدان الاشتراكية سابقاً، كانت في القرن العشرين المنصرم تمثل الميدان الرئيسي لضغوط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لكن ضغوط منظمة التجارة العالمية، شملت في القرن الحادي والعشرين كل دول العالم بدون استثناء، الأمر الذي ألحق أضراراً كبيرة بمصالح طبقات اجتماعية واسعة في البلدان الصناعية المتقدمة، وإفقار المجتمعات بأسرها في البلدان النامية، بما في ذلك انتهاء الحاجة للصناعات التحويلية الخفيفة التي أقيمت في هذه البلدان، بعد أن حلّت محلها حاجة الأسواق الكبرى لإلغاء الحواجز الجمركية التي تحول دون التدفق الحر لرؤوس الأموال والمنتجات لصالح أوليفارشيات الأسواق وبارونات الشركات الاحتكارية العالمية الكبرى.

لعل ذلك ما يُفسر ردود الفعل الغاضبة التي تبديها الطبقات والفئات الاجتماعية المتضررة من سياسات هذه المؤسسات الدولية عبر المظاهرات الصاخبة التي تنظمها القوى المناهضة للعولمة في كل مكان تعقد فيه اجتماعات منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث تدعو هذه القوى إلى أنسنة العولمة، والتوقف عن فرض السياسات التي تسبب الفقر والبطالة وتباطؤ معدلات النمو، وتولد الخوف من المستقبل.

مما له دلالة أن تزايد النشاط المناهض للعولمة اكتسب طابعاً كونياً، واجتذب طبقات اجتماعية واسعة بما فيها شرائح عريضة من المستثمرين في مجال الصناعة والزراعة في البلدان المتقدمة والنامية طوال السنوات الماضية، حيث يطالب مناهضو العولمة بإعادة الاعتبار لوظائف الدولة السيادية في مكافحة الفقر وضبط الأسواق، بيد أنّ ثمّة تساؤلات جدية حول المدى الذي يمكن أن تذهب إليه أوليفارشيات الأسواق وبارونات الشركات الاحتكارية الكبرى في الإصرار على فرض السياسات الرامية إلى تجاوز دور الدولة، خصوصاً في ظل الانهيار الكبير الذي أصاب أسواق المال والأسهم وأسعار النفط مؤخرا، وما تمخض عن ذلك الانهيار من بروز الحاجة إلى الاستعانة بتدخل الدولة في تخصيص توظيفات رأسمالية هائلة لدعم الشركات الخاسرة وإنعاش الأسواق وتحفيز الاستهلاك وإيقاف التراجع الحاد في مؤشرات النمو.. الأخطر من ذلك أنّ التقارير الصادرة عن مراكز البحوث الاقتصادية العالمية، أجمعت على التحذير من ركود خطير سيتعرض له الاقتصاد العالمي، من شأنه أن يُعيد العالم بأسره إلى أجواء الركود الذي حدث في الثلاثينيات من القرن الماضي، وكان أحد أسباب اندلاع الحرب العالمية الثانية، وهو ما يُضاعف مخاطر الأوضاع المتدهورة التي يعيشها العالم اليوم في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية بالارتباط الوثيق مع تزايد التأثير السلبي للأزمة المالية العالمية على انكماش الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي، وتخفيض الموازنات الجارية في البلدان النامية والفقيرة ، فهل يقوى بارونات الشركات على الهروب -هذه المرة- من مواجهة الحقيقة المرة التي توجب إحياء دور الدولة في إنقاذ الاقتصاد العالمي من مخاطر الكارثة التي تحدق به، تحت تأثير الأزمة المالية العالمية، بما في ذلك حاجة البشرية لدور أكبر تضطلع به الدول في محاربة الإرهاب وتجفيف منابعه وقطع مصادره المالية والثقافية؟

بوسعنا القول إنّ الإجابة عن هذا السؤال الجديد غير موجودة في الأجندة القديمة لمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقدٍ الدولي والبنك الدولي قبل 11 سبتمبر 2001م وصولا إلى الأزمة المالية العالمية 2009م بما تنطوي عليه هذه الحقبة من اقتصاد عالمي مأزوم، وأسواق متوحشة!!.

عن / صحيفة (26 سبتمبر)

هل حان الوقت لخروج "الاشتراكي" من "المشترك"؟

لم يعد مجديا أنْ يبقى الحزب الاشتراكي خارج دائرة الضغط الحقيقية، وأن لا يقوم بدوره كشريك رئيس في الفعل، مكتفيًا باللعبة المشتركة.

بقاء اشتراك "الاشتراكي" في تحالف المعارضة، كتكتيك لبقائه موجودًا، كان في وقتها ضروريا، بحسب ما أراده الاشتراكيون الذين صمموا هذا التحالف، للحفاظ على تواجدهم، أمام اندثار ما بعد الحرب، وهو تكتيك موفق، إن كان فقط للحفاظ على التواجد.

ولكن هذا التحالف الذي أبقى الحزب في المعارضة، يجده البعض في المرحلة الثانية قد انتهى مفعوله، لتغير مساره الذي كان مرسومًا له، إن كان يهدف لإعادة بناء قوة الحزب. وإبقاء الاشتراكي في إطار "المشترك" حيًا، وفاءً لذكرى "جار الله عمر" مؤسس "اللقاء المشترك" الذي يظهر الآن كتركة ثقيلة.

اتضح مؤخرا أن مخرجات المشترك من خلال تشاوره الوطني، لم تعد لصالح الحزب العتيق، الذي يفضل وسط الأزمة الحالية أنْ يمسك بيد الجماعة، وهي يد لن تنجيه على ما يبدو من أزمته الراهنة إلى جانب تفضيله الظهور كجزء مكمل لطرف المعارضة، وليس كلاعب رئيس ووحيد، إضافة إلى أن الفترة الطويلة له في المشترك، ربما قد زادت من إضعافه.

ووسط ضجة الوحدة والانفصال، يتحدث شريك الوحدة باسم غير اسمه الشرعي "كشريك"، ويسمع صوته ضمن الجماعة. ومع بروز تحديات تواجه الوحدة ووجوده الآن في مواجهة تهمة الانفصال بسبب بعض رموزه، فإن حلولا كثيرة تبدو في يده، بينما يبدي هو عدم استعداده لاستخدامها.

يطرح الاشتراكي حلولا للأزمة الراهنة باسم المشترك، وهذا لا يجعل الحوار مباشرًا معه، بل يسمح بفتح حوار بين المؤتمر والمعارضة. وعند الحديث عن كتلة المعارضة ترتب قوى الأحزاب أوضاعها فورًا، ويجد الاشتراكي نفسه أمام حوار بين مؤتمر وإصلاح، وهذا ما كان دائمًا يزعجه.

الآن، يمكن الحديث عن تجربة وقوف الاشتراكي أمام المؤتمر لوحده، دون سند من أحزاب المعارضة - الإصلاح خصوصا - كتجربة جريئة. ويمكنه أن يتحلى بجرأتها إن أخذ في اعتباره أنّ بقاءه في دائرة الأحزاب الأخرى ومنها من هو أقوى منه، ويحمل برنامجا مناقضا لبرنامجه وتوجهاته، وفي ظل هذه الأزمة، سيضعفه أكثر، وسيجعل المتحالفين معه يستغلونه أكثر، ويجنون مكاسب أكثر باسمه.

الاشتراكي والمؤتمر وحدهما شريكا الوحدة، عند هذه النقطة فإن كليهما قادران على إعادة الأمور للسياق المقبول، وإن كان تحالف المشترك بغرض أن يعاود الاشتراكي الوقوف أمام المؤتمر بعد هزيمته في الحرب، ويستعين بأكبر قدر ممكن من الأحزاب، لتعميق المفهوم الديمقراطي ويزيد حصة الأحزاب الصغيرة، ويضمن بقاء الاشتراكي، ويضعف اكتساح المؤتمر؛ فإن المؤتمر لم يضعف بل زاد نفوذه، واختل التوازن، ولم يستفد الاشتراكي كثيرا من كل هذه المدة في أطول تحالف له مع المعارضة.

لقد كان اللقاء المشترك قويا في بدايته، وفكرته التي تشرك اليمين مع اليسار وهي حالة اقتربت كثيرا من التجارب الأيديولوجية الغربية، ولكنها لم تتطور؛ لأن كفة اليسار ظهرت الأضعف، وبدا اليمين في "اللقاء المشترك" هو المسير للأمور، ولم يولد يسار لليمن، أو يمين لليسار. وهذا ما راجع مستوى الحريات، ومؤشر الديمقراطية، وأهمل حرية الصحافة. فاختلال التوازن وحدوث هذا التشوه السياسي لم يهدد الديمقراطية فقط، بل كان هو السبب في تهديد الوحدة التي لا يمكن حمايتها إلا بعودة التوازن الذي قامت عليه.

منى صفوان □

اشتراكيو الشمال

لا يقول الفعل السياسي اليمني إن الوحدة عليها أنْ تعود بعودة من أسسوها، ولكن بعودة الحزب اليساري، كتيار وطني أسهم في صنعها سياسيا وثقافيا وجماهيريا منذ منتصف القرن الماضي. ألق الوحدة كان السبب فيه هو وجود هذا التنوع المختلف بين يسار ويمين ووسط، والمؤتمر كان أكثر إصرارا على بقاء الديمقراطية والتعددية الحزبية والإعلامية "الصحفية"؛ لأنها كانت الضمان الوحيد أمام عدم تمدد اليسار، وعدم تمدد تيار يمين أمامه ممثلا في "الإصلاح".

المؤتمر ليس له أيديولوجيا تقف أمام أيديولوجيا اليسار، وكان هناك خوف من انتشار اليسار في الشمال، لذا يجب أن يوجد من هو بقوته ليقف أمام مده، لأن اليمين لم يحد من انتشار اليسار كحليف للمؤتمر في السلطة، بل أيضا كحليف فيما بعد للاشتراكي في المعارضة، حين جعل الحزب يتخلى عن يساريته، أو يتوب عنها.

الاشتراكي بصفته شريكا ثانيا وشرعيا في الوحدة، وكممثل لفئة تشعر أنها أقصيت وظلمت، يستطيع الحوار مع اشتراكيي الجنوب واشتراكيي الخارج، ومع الجنوبيين والشماليين. فحواره مع المؤتمر، هو الحوار الذي من المنتظر أن يبدأ بين المعارضة والسلطة. وحوار الداخل هذا، هو من يملك القدرة على أن يخرس أي أصوات خارجية معادية للوحدة.

وإن كان فهم المتحاورين، أن أزمة الوحدة بدأت عندما بدأ إقصاء الاشتراكي تدريجيا، فإن هذا يمكنه أن يعيد بناء حلول منطقية تبعد أكبر قدر ممكن من أشباح الأزمة.

عودة الاشتراكي هي عودة للوحدة. وعودة لديمقراطيتها، وعودة لصحفنا، وحريتنا، وقبل هذا عودة لحركة التحديث الاجتماعي.

ولكن هذا مرهون بقدرته على الوقوف وحيدًا أمام المؤتمر. وبقدرة الحزب على أن يكون الآن قويا بنفسه، وبشرعيته كشريك تاريخي في الوحدة، وكشريك حالي تفرضه الضرورة التاريخية للمشاركة كان شريكا في حمل راياتها وتحقيقها.

□ كاتبة وصحافية يمنية